جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

اهمية البحوث الميدانية في المجالات الامنية للدول العربية

د . عبدالمنعم محمد بدر

الرياض

1417 هـ - 1996 م

أهمية البحوث الميدانية في المجالات الأمنية للدول العربية

د.عبدالمنعم محمد بدر
أستاذ علم الإجتماع ـ معهد الدراسات العليا
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أهمية البحوث الميدانية في المجالات الأمنية للدول العربية

مقدمـــة:

في اطار مهمة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في الارتقاء بمستوى الأمن العربي من الناحية العلمية والعملية، وانطلاقاً من مسئولياته تجاه الأجهزة الأمنية العربية وتفعيل العمل بها، تطرح موضوع (صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية) في حلقة علمية ليتداول المجتمعون فيها الآراء حوله، طريقاً إلى أداء فاعل.

فالتوجه العلمي في كافة المجالات، وعلى مختلف الأصعدة، وفى المقدمة منها الصعيد الأمني، أصبح سمة من السمات البارزة للعصر الذي نتعايش معه، كما بات يمثل أحد أهم المحكات في تحديد موقع الدول من ركب التقدم والتخلف.

والدول العربية، وهي تسعى إلى النهوض بمقدراتها في كافة المجالات، لاستعادة أمجادها وإحتلال مكانتها التي تستحقها، لاينبغي لها أن تتخلف عن الركب العلمي فالدول العربية من ناحية الموارد الطبيعية والبشرية على الأقل، مؤهلة بالفعل للأخذ بأسباب التوجه العلمي إلاَّ أنه على الرغم من هذا التوافر المادي البشري، فما زالت هناك بعض الصعوبات التي تحول دون فعالية هذا التوجه في تلك الدول.

على أية حال، فإن هذه الحلقة تسعى في مجملها إلى وضع يدها على هذه الصعوبات وطرحها على بساط المناقشة، طريقاً إلى إيجاد أوفق السبل للتغلب عليها. والورقة التي بين أيدينا، وهي تعرض لمفهوم البحث

العلمي، وتطور توجه الأخذ به، وأهميته، فإنها تعتبر مجرد مقدمات ومداخل طبيعية وضرورية للوصول إلى الموضوع الرئيسي للحلقة (صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية) الذي وضعت هذه الورقة بعض رؤوس أقلام له، والتي ستركز عليه الأوراق التالية بتفصيل أكبر .

أولاً: ماهية البحث العلمي

الحلقه العلميةالتي نجتمع اليوم في رحابها تركز على موضوع بعينه وهو «صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية» وبطبيعة الحال فإنه يصعب التحدث عن صعوبات شيء ما دون التعرف على هذا الشيء، وبيان أبعاده، والوقوف على مسيرته وأهميته . وهذا في حد ذاته يتطلبه منطق البحث العلمي الذي نحن بصده .

بداية، وإذا استفتحنا بقول كلمة - ولو موجزة - عن ماهية البحث العلمي، فنستطيع القول انه مثله مثل أي مفهوم إجتماعي نظري، يلقى مصطلح البحث العلمي من الخلاف الشيء الكثير، وبحيث يمكن القول ان تعريفاً جامعاً مانعاً له من الصعب الوصول إليه . فكل مفكر وكل منظّر قد نظر إليه من وجهة نظره الخاصه، كما لعبت خلفيته العلمية دوراً في بناء هذه النسبية .

على أية حال، إنه إذا ما تجاوزنا هذه الخلافات الأساسية، والتي لاتطال الجوهر أصلاً، وإن ظهرت في التفاصيل، أمكننا وضع يدنا على بعض التعريفات للبحث العلمي على الوجه الآتي :

١ - البحث العلمي - كما يبين وايتنى[1] - عبارة عن استقصاء منظم، يهدف

---

(1) Whitney, The Elements of Research. New York: Crowellco, 1979. p. 2.

إلى إضافة معارف جديدة، يمكن التحقق من صحتها عن طريق الاختبار العملي، ومن ثم الإفادة منها.

٢ - والبحث العلمي - كما عند عبدالباسط حسن[١] هو الدراسة المنظمة لظاهرة من الظواهر أوقضية من القضايا أو مشكلة من المشكلات السائدة في الكون، عن طريق استخدام المنهج العلمي، وبهدف الوصول إلى حقائق جديدة والتأكد من صحتها.

٣ - كما أن البحث العلمي - كما يحدده مختار والحمراوي[٢] هو ذلك الاستقصاء الدقيق الذي يهدف إلى اكتساب حقائق وقواعد وقوانين عامة يمكن التحقق منها في الحاضر وفي المستقبل

والمحلل المدقق لهذه التعريفات يمكنه ملاحظة أنها جميعاً تكاد تتفق في الجوهر وفي الخطوط العريضه، وأنها في مجملها - رغم اختلافها في بعض التفاصيل - تشترك في الآتي

١ - اشتمالها جميعاً على لفظي «بحث» و «علم» وتضمين الأول معني «التقصي»، والإشارة في الثاني إلى «مجموعة الحقائق»، وبحيث تكون المحصلة النهائية لمصطلح البحث العلمي هو «تقصي الحقائق».

٢ - تضمن مصطلح البحث العلمي لديها جميعاً عناصر ثلاثة رئيسية، محورية ضرورية ولايقوم لأي بحث علمي كيان إلا بها (مجتمعه) وهي:

أ - موضوع (Subject) محدد، ظاهرة أوقضية أو مشكلة، تشد

---

(١) عبدالباسط محمد حسن أصول البحث العلمي القاهرة: دار غريب للطباعه والنشر، ١٩٨٢م، ص ١٣٠

(٢) عبدالعزيز مختار، ورياض حمراوى. البحث الامبيريقى في الخدمة الاجتماعية القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤م، ص١٨

الإنتباه، تفرض نفسها على الواقع الحياتي، تتمتع بالأهمية الاجتماعية، تستلزم التفكر (المتعمق)، وتتطلب التقصي (الجاد) للكشف عن مكوناتها وإجلاء جوانب غموضها.

ب ـ منهج (Method) وأداة (Tool) أو طريقة ووسيلة بعينها، تستخدمها في دراسة الموضوع، ومباشرة الاستقصاء بالشكل المناسب، تتميزان بالحياد والموضوعية وتبعدان بالتالي عن التحيز والذاتية.

ج ـ هدف (Goal/Object)، بمعنى توجيه الأمور كلها إلى تقديم إضافات جديدة لبناء المعرفة الإنسانية والتراث البشري، وهذه نتيجة نهائية لايكون للبحث قيمة بدونها.

ثانياً: تطور التوجه إلى البحث العلمي

والبحث العلمي بهذا المفهوم الشامل يمكن إعتباره من صنع ووضع العصر الحديث، وإن كانت له بذور ممتدة إلى ماقبله، فعلى مر العصور حاول المفكرون والعلماء دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية، إلا أن جهدهم في المراحل التاريخية الأولى قد إمتزج في جانب كبير منه بالخرافات تارة، كما كان الأمر مثلاً عند الهنود والصينيين والمصريين القدماء، كما إختلط تارة أخرى، في مرحلة تالية، بالفكر الفلسفي الميتافيزيقي ـ كما كان سائداً عند الإغريق.

في هذا المقام يرى أوجست كومت، الفرنسي ـ مؤسس علم الاجتماع حديثاً، فيما يعرف بقانون الحالات الثلاث[1]، ان البشرية قدمرت في عموم تطورها بمراحل ثلاث، غلب على كل منها توجه خاص في التفكير:

(1) Mitxhell, G. Duncan. A New Dictionary of Sociology. London: Routeledge & Kegan paul 1981. p. 35.

١ ـ مرحلة أولى ـ حسية، وهي مرحلة كان يعتمد فيها الإنسان على حواسه دون محاولة معرفة العلاقة بين الظواهر وهذه المرحلةاقتصرت على الوصف الظاهري وليس الفهم

٢ ـ مرحلة ثانية ـ ميتافيزيقية، كان العقل البشرى فيها يفسر الظواهر بإرجاعها إلى أسباب لا يقوى على إثباتها على أرض الواقع (كعالم المثل الأفلاطوني)

٣ ـ مرحلة ثالثة ـ وضعية ـ علمية وهي التي بدأ الفكر الإنساني يلجأ فيها إلى التخلص من فكر وتوجه المرحلتين السابقتين، ويتجه من ثم إلى العقل ليفسر ما يعن له من ظواهر ومشكلات بطريقة علمية موضوعية تقوم على الحس والبحث والتجريب

على أية حال، إنه مع بدايات العصر الحديث، ومن قبله بزوغ شمس العصر الإسلامي وإزدهاره، بدأ الإتجاه العلمي في دراسة مظاهر الحياة في الظهور وبرز في هذا الإتجاه عدد من المفكرين الاجتماعيين، وعلى رأسهم عبدالرحمن بن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦م) وأوجست كونت (Auguste Comte) (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧م) وإميل دوركايم (Emile Durkheim) (١٨٥٨ ـ ١٩١٧م)، ومن بعدهم لاندبرج (Lundberg) ومورينو (Morino)، الذين دعوا صراحة إلى استخدام المنهج العلمي فى دراسة المجتمع، والتي يمكن جمع خلاصات توجهاتهم الأساسية في:

١ ـ الإحساس بوجود موضوع، قضية أو مشكله، لها أهميتها، تتطلب البحث وتستحقه

٢ ـ صياغة المشكلة بطريقة دقيقة ومقنعة

٣ ـ الوقوف على كل ما يتعلق بالموضوع من معطيات (الدراسات السابقة أساساً)

٤ ـ فرض الفروض، وطرح التساؤلات.

٥ ـ جمع البيانات(للتحقق من الفروض والإجابةعلى التساؤلات) عن طريق:

أ ـ تحديد مجتمع البحث وعينته ومجالاته البشرية والمكانيةوالزمانية.

ب ـ تحديد منهج ـ مناهج البحث، وأداة ـ أدوات جمع البيانات.

٦ ـ تفريغ (وجدولة) البيانات، وتحليلها.

٧ ـ إستخراج النتائج (وكتابة التقرير النهائي).

٨ ـ صياغة توصيات.

ثالثاً: أهمية البحث العلمي:

يشهد المجتمع العربي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه نهضه واسعة النطاق في مختلف المجالات والميادين. وتتميز هذه النهضة بأنها تقوم ـ أو بالأحرى ينبغى أن تقوم (تمشياً مع طبيعة العصر ومتطلباته) على أساس من البحث العلمي والدراسة الموضوعية الهادفة.

وقد أخذت أغلب الدول العربية ـ إن لم تكن كلها ـ بالفعل بسياسة التخطيط، لتطوى مسافة التخلف بينها وبين الدول التي سبقتها في مجالات التقدم، وتعمل على تحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت مستطاع، وبأقل تكلفة ممكنة، وبأدنى قدر من الضياع في الموارد المادية والبشرية. وبذلك فإن البحث العلمي يصبح ضرورة لاغنى عنها لكل تخطيط سليم.

إن البيانات الدقيقة التي يجمعها الباحثون تمكن من تكوين صورة صادقة عن أوضاع المجتمع والتعرف على الإحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات، ووضع السياسة الاجتماعية على أساس علمي سليم.

إننا بحاجه إلى البحث العلمي للتخطيط لحياة أفضل فنحن في حاجة إليه لمواجهة مشكلات التغير الاجتماعي في كافة المجالات وعلى كل المستويات، والعمل على إيجاد الحلول لهذه المشكلات ووسيلتنا إلى ذلك هى الاعتماد على البحوث العلمية، فعن طريق النتائج التي نتوصل إلها يمكن التنبؤ بالمشكلات، والتعرف على العوامل المؤدية إليها، ووضع البرامج الوقائية والعلاجية الكفيلة بمواجهتها والتغلب عليها

إن قيام المؤسسات البحثية المتمكنة، وإجراء البحوث العلمية الرصينة، يعدُ فى حد ذاته شكلاً من أشكال الوعي بقيمة وحيوية الدور المبذول من أجل المساعدة والسيطرة على الواقع القائم، لصناعة أسباب النمو والتقدم والرفاهية

رابعاً: الدول العربية والأجهزة الأمنية والإهتمام بالبحث العلمي:

ولقد أدرك العالم العربي ما للبحث العلمي من أهمية، فأنشأ له الوزارات والأكاديميات والمراكز، مثلما عليه الحال في مصر، وإيجاد وزارة بمسمى وزارة البحث العلمي، وقيام مركز تحت مسمى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وتأسيس مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، كما كانت الجامعات في هذه الدول على مستوى الإدارك الكامل لمسئوليتها البحثية، فقامت بها عمادات ومراكز للبحث العلمي، وشجعت البحث العلمي ومولته بسخاء نسبي

ولم تكن الجهات الأمنية والأجهزة الأمنية في معزل عن هذا، وما كان لها أن تشذ عن هذه النهضة البحثية في مجالها، فأنشأت بدورها المراكز المتخصصة في هذا المجال، مثل مركز أبحاث مكافحة الجريمة بالرياض - المملكة العربية السعودية. كما جاء إنشاء أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

تتويجاً لهذا الإهتمام بالبحث العلمي الأمني، حين أجمع وزراء الداخلية العرب على ضرورة إنشاء كيان علمي بحثي ليواكب التوجهات الطموحة التي أقرتها الخطط التنموية العربية، التي تحتاج إلى قاعدة أمنية شاملة وراسخة لتحقيقها، وللإرتقاء بمستوى الأمن العربي من الناحيتين العلمية والعملية.

إن مولد تلك المؤسسة العلمية البحثية والتدريبية في حد ذاته لم يكن مجرد واجهة دعائية بقدر ما كان ترجمة أمنية فعلية وواقعية وصادقة الوعي بقيمة العمل العلمي ولغته العالمية لا بمجموعة الأماني التي تجاوزها العالم العربي اليوم، بل ترجمة لحاجات حقيقية وماسة لمسها المسئولون في الأجهزة الأمنية العربية والمشتغلون بميادين العدالة الجنائية، تتمثل في الحاجة إلى بيت خبرة علمية عربية، ترشد ميادين العمل الأمني، وتغذيها بالأساليب العلمية وخلاصة التجارب والمعرفة العالمية.

ومراكز البحوث هذه، ومهما كانت توجهات تخصصاتها، هي تلك المؤسسات التي تتفاعل مع المجتمع بتحديد قضاياه ومشكلاته، فتعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. وتهدف إلى تطوير وتنمية إمكاناته وبناء كوادره، ومن ثم تؤدي رسالتها في خدمة المجتمع وتحسين فعالياته، كما أنها أنساق مسئولة بالضرورة عن قيادة العملية البحثية بغية:

١ ـ الاستجابة لحاجات المجتمع، والنظر في مشكلاته القائمة، ومحاولة فهمها وتحليلها، وإيجاد الحلول المناسبة لها بالبحث والاستقصاء العلمي.

٢ ـ تطوير المعرفة، والعمل على تراكمها، بمباشرة البحث العلمي وتشجيعه وتنظيمه ومساعدة قطاعات المجتمع المختلفة على حل قضاياها ومشكلاتها.

٣ ـ رفع المستوى الحضاري والعلمي والفكري للأمة بالتأهيل المناسب المطلوب

٤ ـ الإسهام مع معطيات العقل الإنساني العالمي لما من شأنه أن يخدم أهداف الإنسانية في تحقيق الحياة الفضلى التي تنعكس إيجابياً على حل قضايا الإنسان ومشكلاته

٥ ـ إقامة الدولة التي تستند على موروثاتها العلمية من جهة، وتأخذ بالنافع والمتجدد من العلم الحديث من جهة أخرى، بهدف إرساء قواعد منهجية علمية خاصة

خامساً: البحث العلمي وقضايا أمنية في بؤرة الإهتمام:

نتيجة لتفجر ينابيع الخير بين ربوع الوطن العربي، وتحسن الأحوال الحياتية فيه، ونتيجة كذلك لتفجر ثورة المواصلات والاتصالات والمعلومات، إنفتحت الدول العربية في عمومها على العالم أجمع ونتيجة لهذا الإنفتاح، أصبح المجتمع العربي في الوقت الراهن يمر بمرحلة من التغير الجذري السريع في كافة أبنيته، ثقافية كانت أم اجتماعية أم سياسية كما أنه نتيجة لهذه التحولات، ظهرت في الأونة الأخيرة ـ كما يذكر كامل[1] ـ أنواعاً جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل، مثل جرائم خطف الطائرات، وإحتجاز الرهائن، والإرهاب المسلح، والعنف والقتل الجماعي، والنسف، وإعتبارها جرائم رأى عام على أساس أنها قد تفشت وطغت على غيرها من الجرائم التقليديةمثل السرقة والتعدي والإغتصاب والإتلاف

---

(١) أحمد فؤاد كامل «دور مراكز البحوث في مجال دراسة ظاهرة الجريمة ورسم السياسة الجنائية» دورية الفكر الشرطي ـ العدد الأول، الشارقة، ١٤١٣هـ، ص ١٢١

إن كل هذه الجرائم، التي باتت مروعة، جرائم من النوع المستجد والدخيل على المجتمع العربي المسلم، صاحب تراث التسامح والرحمة، وكلها جديرة بأن تطرح على بساط البحث العلمي للتعامل معها، وإيجاد الصيغة المناسبة للوقاية منها والتغلب عليها.

والأمر في البحث العلمي الأمني لا يتوقف بطبيعة الحال عند حد الجرائم المستجدة فقط، بل إن هناك الكثير من القضايا والجرائم التي تهم الأجهزة الأمنية ورجال الأمن في مختلف مواقعهم، التي لم يقل فيها البحث العلمي كلمته حتى الأن، وما زال هناك ترقب لساعة النطق بها، وعلى سبيل المثال، فهناك قضايا:

١ ـ عدم تقبل المفرج عنهم من السجون.

٢ ـ تواضع فعالية البرامج الإصلاحية في السجون.

٣ ـ الخلوة الشرعية بالسجون: الضرورة والتقويم.

٤ ـ جدوى المؤسسات الإصلاحية.

٥ ـ توجهات بدائل السجون وفاعليتها.

٦ ـ الصراعات بين التوجهات الإصلاحية (الحديثة) والإتجاهات العقابية (التقليدية)، وأثرها على فعالية أداء السجون.

٧ ـ مدى وخصوصية الأخذ بقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، والقواعد النموذجية لمعاملة الأحداث المجردين من حريتهم.

٨ ـ التصميم النموذجي للمؤسسات الإصلاحية.

٩ ـ الجهود الأهلية التطوعية في مجال العمل الإصلاحي.

١٠ ـ إحتياجات نزلاء المؤسسات الإصلاحية.

١١ ـ الإدارة الذاتية للسجون.

١٢ ـ أسباب تفجر الإرهاب المسلح.

١٣ ـ العنف والعنف المضاد: الجذور والحلول
١٤ ـ العوامل التي تقود رجل الأمن للإنحراف
١٥ ـ إغتراب رجل الأمن.
١٦ ـ العوامل التي تقف وراء عدم قيام علاقات ودية وتعاونية بين رجل الشرطة والمواطن
١٧ ـ النماذج الرائدة في محيط العمل الأمني (مجالات متعددة)
١٨ ـ الجديد في فعاليات غسيل الأموال
١٩ ـ العوامل التي تقف وراء تنافس معدلات جرائم النساء
٢٠ ـ إتجاهات الجريمة في العالم والدول العربية.
٢١ ـ العوامل التي تقف وراء تواضع فاعلية برامج التوعية الأمنية
٢٢ ـ الإستثمار الأمثل لثورة الاتصالات على طريق ترسيخ العمل الأمني.
٢٣ ـ نحو وضع أطلس أمني للعالم والدول العربية
٢٤ ـ نحو تكامل الكيانات البحثية في المجالات الأمنية بالدول العربية

إن هذه البحوث وغيرها من البحوث الميدانية التي لاتقف عند حد، تعتبر ـ كما يذكر بدر الدين علي[1] مشروعات ملائمة للأجهزة الأمنية طالما تمهد وترمي إلى حل المشكلات القائمة التي تواجه تلك الأجهزة

سادساً: صعوبات على طريق البحث العلمي

إن الأمر في هذا المقام ليس مجرد أمر إجراء بحوث وإستخراج نتائج وإصدار توصيات، بقدر ماهو توجه نحو الاستفادة منها، وإلاَّ أصبح الأمر

---

(١) بدر الدين علي «دور البحوث الاجتماعية في ترشيد الخطة الأمنية» في دور العلوم الإجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في الوطن العربي الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ، ص٨١

ينضوي تحت مقولة السفه وإهدار الجهد والمال والكرامة والحماسة والتطلع، وكذلك القضاء على الآمال العريضة التي تصبو إلى غدٍ مشرق ووضع العالم العربي على طريق التطور والتقدم.

وإذا كان هذا في حد ذاته يشكل أحد التحديات والصعوبات التي تواجه البحث العلمي في بعض المواقع العربية، حيث كثيراً ما توضع البحوث ونتائجها وتوصياتها في إدراج المكاتب أو على رفوف المكتبات، رغم ماقد يكون فيها من مبادآت وإبتكارات وإبداعات وأفكار وفوائد كثيرة، فإن هناك بالإضافة إليها صعوبات أخرى متعددة ومتنوعة. وصحيح أن هذه الصعوبات قد لايكون مجالها التفصيلي هنا. حيث ستتناولها أوراق أخرى بالتفصيل، إلا أن الكشف عن مقدمات لها هنا يكون مفيداً للتحفز لماهو آت.

إن الكثير من هذه الصعوبات التي تقف حجر عثرة على طريق فاعلية البحث العلمي في الدول العربيةوفي الأجهزة الأمنية قد تتسم بالنسبية، وتختلف بإختلاف المكان والزمان والظروف، إلا أنه يمكن الإشارة إلى بعض الصعوبات التي يعتقد أنها تمثل قاسماً مشتركاً أعظم في الظروف البحثية بكثير من الدول العربية، وكلها يمكن أن تتضمن داخل مقولة تواضع الوعي البحثي، والذي يمكن أن يتمثل بدوره في مقولات فرعية متلاحمه مثل عدم الإهتمام بإجراء البحوث والتحمس لها، وعدم الاستجابة والإفادة عن نتائج البحوث حين إجرائها، والشح في الإنفاق على البحوث، والتي قد ينتج عنها جميعاً هجرة العقول (البحثية العلمية العربية).

١ ـ عدم التحمس للبحث العلمي:

يتمثل ـ ضمن ما يتمثل ـ عدم الإقبال على إجراء البحوث العلمية وعدم التحمس لها من خشية بعض الجهات إجراء أية دراسة أو بحث أو

تقييم قد يكون من نتائجه الكشف عن أمور لا يود الكشف عنها، وهي الجهة التي تعطي إنطباعاً مؤداه أن كل شيء على ما يرام دائماً، وأن ليس في الإمكان أبدع مما كان

ويدخل في باب عدم الإهتمام بالبحوث والتحمس لإجرائها والإفادة من نتائجها مايشير إليه النجفي[1] من عدم الإهتمام الكافى الذي يتناسب وحالة الندرة النسبية للكفايات العلمية البحثيةالعربية من حيث تطوير قابليتهم الإبداعية في البحث العلمي، إذ لا يمكن للثقافة والعلم أن يعيشاوينموا في وعاء مغلق، وكذلك توفير المناخ العلمي المناسب داخل المؤسسات العلمية ذاتها للبحث العلمي المبكر، وسيادة وحرية النقد الأكاديمي

٢ ـ عدم الاستجابة للبحوث حين إجرائها:

وهذه تتمثل أكثر ماتتمثل في مقابلة البعض ـ مسئولين وغير مسئولين ـ للبحوث ونتائجها وتوصياتها بفتور وتبلد شديدين، ولايتفاعلون معها وقد يكون هذا في صورة تعويق العمل البحثي نفسه، أو عدم الموافقة على إجراء البحث، أو عدم الإستجابة لمايطلب في هذا الصدد، أو عدم تعبئة الإستبانات مثلاً أو الإستهتار واللامبالاة والإهمال في تعبئتها، إضافة إلى إحتمال عدم إعطاء الصحيح من البيانات

إن هذا، وخاصة المقطع الأخير منه، قد يرد إلى أمور كثيرة، تتركز أساساً في التراكمات الثقافية والسياسية والاجتماعية والإدارية الناتجة عن

---

(١) سالم توفيق النجفي إشكالية العلاقة بين المخرجات الجامعية وبنية الاقتصاد القومي في الوطن العربي المجلة العربية للإدارة، العدد الثامن، عمان، ١٩٨٩م، ص ٥٧

المناخ السياسي السائد، وغياب الحرية الفكرية والعلمية - كما يذكر النجفي[1] - والبيروقراطيه المتسلطة التي تعوق الكثير من الأمور، وخاصة على طريق البحث العلمي وغياب الوعي به.

وإذا كان هذا، فإنه ليس غريباً أن نجد الكثير من البيانات تثبت أنه في الوقت الذي تصل فيه متوسطات الإجابة (والإستجابة) للبحوث بالدول المتقدمة إلى مايتراوح بين ٨٥٪ و ٩٠٪ فإن المعدلات في الدول النامية - والدول العربية مازالت متضمنة في إطارها - تصل إلى مايتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ فقط.

٣ - الشح في الإنفاق على البحوث العلمية:

قد يكون تواضع الإنفاق على البحث العلمي مرده محدودية الميزانيات العامة لبعض هذه الدول أساساً، إلا أنه قد يكون أيضاً ناجماً عن عدم الإقتناع - فضلاً عن الإيمان - بالبحث العلمي ذاته، فتكون دولة من الدول ذات إمكانات مرتفعه، وتوجه ميزانياتها وإعتماداتها في كل الإتجاهات إلا إتجاه البحث العلمي الذي يلقى إليه فيها بالفتات.

وإذا كان هذا لايمكن أن يشكل قاعدة، يمكن أن تنطبق على الدول العربية قاطبة، فإن مايمكن أن يشكل شبه ظاهرة عامة بها هو ضآلة الإنفاق على الأبحاث العلمية حال مقارنتها بما عليه حال دول أخرى أكثر تقدماً. بعضها أكثر دخلاً وبعضها أقل، ولكن ربما تعلق الأمر - مرة أخرى - بالوعي.

فإذا ما لجأنا إلى لغة الأرقام - الأصدق - في هذا الصدد، كنا مع زحلان[2] حين أكد أن الإحصاءات التي تنشر في كثير من مراكز الأبحاث

(١) سالم توفيق النجفي. المرجع السابق ص ٥٨.

(٢) أنطوان زحلان. العلوم والسياسة العلمية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩م، ص٢٧.

العلمية تشير إلى أن نسبة إنفاق المؤسسات على الدراسات والأبحاث العلمية تتضاعف بإستمرار كل ثلاث سنوات، وأنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد رصدت في الستينيات من القرن الحالي مبلغ أربعة وعشرين مليار دولار للبحث العلمي، وأن دول أوربا أنفقت لغايات البحث العلمي ستة مليارات دولار، بينما نجد أن كل ما أنفقته الدول العربية لأغراض البحث العلمي لا يتجاوز المائتي مليون دولار.

٤ ـ هجرة العقول العربية:

إن هجرة العقول تمثل سبباً ونتيجة في الوقت نفسه لهذا التوجه البحثي العلمي في الوطن العربي فإنه نتيجة لكل هذه الصعوبات مجتمعة ومنفردة قد نجد بعض العقول العربية (المتميزة علمياً وبحثياً)، التي تعيش في مناخ مشبع بالعوامل الطاردة (Push Factors) في مجال البحث العلمي، تجد نفسها مضطرة إلى الهجرة أو بالأحرى الهروب بإمكاناتها وتميزاتها البحثية إلى مواقع بيئية أفضل، أكثر تقدماً وتتوافر بها عوامل الجذب (Pull Factors) وهي إذ تفعل هذا، فإنها تؤثر سلباً في مسيرة البحث العلمي لبلادها (الطاردة) فيما تضيف رصيداً بحثياً وعملياً إلى البلاد الجاذبه، فتزيد بذلك الأولى فقراً ـ بحثياً ـ على فقرها، وتزيد الثانية غنى على غناها ـ البحثي أيضاً

إن أمر تدني مستوى توجه البحث العلمي في الدول العربية، وتخلفه النوعي فيه لايكون، من هذا المنطلق مرده الفعلي كما يبين النجفي[1] العقل العلمي العربي (الذي كان جاذباً وقائداً لمسيرة العلم والعالم في حقبه من حقب التاريخ) بقدر مايعود إلى المتغيرات والظروف التي تحيط مؤسسات

---

(١) سالم توفيق النجفي مرجع سابق، ص ٥٨

البحث العلمي العربي، والتي أدت - في صورتها التجمعية - إلى هجرة بعض الكفاءات العربية، إذ قدرت تلك الهجرة من الوطن العربي بنحو ٥٠٪ من الأطباء٢٣٪ من المهندسين، ١٥٪من الباحثين سنة ١٩٧٦م.

الخاتمـــة:

إن التوجه العلمي في عمومه، والبحث العلمي في المقدمه منه، أصبح هو سمة العصر البارزة، كما ينتظر أن يزداد بروزاً مع توالى السنين.

والوطن العربي، بكل مؤسساته وأجهزته، وفي القلب منها جهازه الأمني حامي الحمى وهو يسعى إلى إحتلال مكانته بين دول العالم المتقدم، لاينبغى له أن يتخلف عن الركب العالمى، الذي بات لا يعترف إلا بما هو علمي.

وإذا كان تركيزنا هنا على المجال الأمني والأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة، فإنها - كما يبين كامل[1] هي الكيانات المنوط بها توفير الأمن وإقرار النظام وحماية المجتمع من الجريمة، وليس باستطاعة أي جهاز للأمن في العالم، يتطلع إلى تحقيق أهدافه بكفاءة، أن يصل إلى ذلك إلا بالأخذ بأساليب التخطيط العلمي وأسس التنظيم المتطورة ومقومات القيادة الرشيدة، وإتخاذ القرارات بالأسلوب العلمي وتوفير نظم الإتصالات الفعالة. وفي كل هذا يجب أن يكون رجل الشرطة قادراً على التصدي للمشكلات التي تعرض له، عن طريق التوصل لأسبابها، والتعرف على وسائل حلها، وهذا يقتضي منه أن يعتمد على الأسلوب العلمي في العمل لتحقيق أفضل النتائج والوصول إلى الأهداف، بإستخدام العقل وإعمال

---

(١) أحمد فؤاد كامل. مرجع سابق، ص ١٢٣.

الفكر، لا عن طريق الأساليب العضليه والإعتماد على القوة الجسدية . . إذ لا تستطيع الأجهزة الأمنية ولايستطيع رجال الشرطة، إزاء التحولات المؤثرة في العالم، أن تقف موقف المحايد أو المراقب أو حتى المتفرج، ولايوجد أمامهم مجال للاختيار في مواكبة هذا التطور، واستجلاء المهام من خلال دراستهم وتفهمهم لهذه المتغيرات

إنه إذا كان قد رسخ في أعماق ضميرنا القومي أن هذا الوطن العربي يشكل بالفعل وحدة جغرافية وديموجرافية وثقافية واجتماعية واقتصادية، إضافة إلى وحدة الإدارة والآمال والآلام والمصير، فإن الآمال معقودة بقوة على أن تسفر كل الأبعاد التوحيدية أيضاً عن تشكيل وحدة أمنية. أما في مجال هذه الحلقه العلمية، فإن الأمل يحدونا في أن يكون ذلك الوطن الكبير وحدة بحثيه ـ متكاملة ـ كذلك، يتعاون فيها الجميع بفعالية، ويساند الجزء، والجزء الكل، على طريق مستقبل مشرق مأمول

المراجـــــع

١ ـ حسن، عبدالباسط محمد. أصل البحث العلمي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٨٢م.

٢ ـ زحلان، أنطوان. العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩م.

٣ ـ علي، بدر الدين. «دور البحوث الاجتماعية في ترشيد الخطة الأمنية» في دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسة الأمنية في الوطن العربي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ.

٤ ـ كامل، أحمد فؤاد. «دور مراكز البحوث في مجال دراسة ظاهرة الجريمة ورسم السياسة الجنائية» دورية الفكر الشرطي. العدد الأول، الشارقة، ١٤١٣هـ.

٥ ـ مختار، عبدالعزيز؛ ورياض حمراوي. البحث الأمبيريقي في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤م.

٦ ـ النجف، سالم توفيق. إشكالية العلاقة بين المخرجات وبنية الاقتصاد القومي في الوطن العربي. المجلة العربية للإدارة. العدد ٨، عمان، ١٩٨٩م.

7 - Mitxhell, G. Duncan. A New Dictionary of Sociology. London: Routeledg & Kegan, 1981.

8 - Whitney, F. The Elements of Research. New York: Crowell Co., 1979.